مبـــادرة
الإصلاح
العـــربي

ARI

النّقابات المستقلّة في قطاعي الصحة والتربية ودورها في المشروع النّقابي بالجزائر

فتيحة زماموش

عن الكاتبة

فتيحة زماموش هي باحثة جزائرية تخصّص علوم الإعلام والاتصال، متحصلة على شهادة الدكتوراه إعلام واتصال وزميلة غير مقيمة بمبادرة الإصلاح العربي (2023-2024).

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: صورة لأشخاص يتظاهرون في الجزائر العاصمة - نيسان/ أبريل 2019 - Fotokon - شترستوك

تشرين الثاني/نوفمبر 2024

المحتويات

مقدّمة 3

العمل النقابي: خلفية تاريخية 3

التعددية وولادة النقابات المستقلة 4
بيئة سياسية متحرّكة 5
تحديات قانونية ودستورية 7

التداخل بين السياسي والنقابي: نقابات الصحة والتربية 8
الحراك العربي ونقابات الصحة والتربية 9
حراك 2019 وصعود نقابات الصحة والتربية كلاعب سياسي 10

التربية والصحة كرائد المشروع النقابي 11
الانقسامات وتدخلات السلطة 12

خاتمة 14

مقدّمة

تهتم هذه الدّراسة بمُباحثة المشهد النّقابي في الجزائر، بالتركيز على نقابتي الصحة والتربية كنموذج للعمل النّقابي. نهدف إلى الإجابة عن سلسلة من الأسئلة المتعلّقة أساسا بالأدوار المنوطة بهذه النقابات وما تضطلع به داخل المشروع النّقابي والاجتماعي. ويتمّ ذلك في ضوء المتغيّرات السياسية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من التراكمات التاريخية، تنظر الورقة في بعض المفترقات التاريخية التي أسهمت في حضور النقابات وتعزيز نشاطها ونضالاتها. تهتم الورقة بالخصوص بما أنجزته النّقابات منذ صدور قانون 1990، والقطيعة ما بين مرحلة الحزب الواحد والتعددية الحزبية. فقد لعبت النّقابات المستقلّة[1] دوراً نضاليّاً هامّاً، برز من خلال نشاطاتها في الميدان، مما جعلها قوة يُحسب لها حساب كبير.

الحركات الاحتجاجية والإضرابات التي عرفتها عدة قطاعات منذ سنوات التسعينيات إلى حدود 2018، تشهدت على الجهد المضني الذي تبذله النّقابات المستقلّة والمعاناة التي تواجهها بسبب التضييق من قِبل السلطات، سواء من خلال المراقبة أو سن قوانين تقيد حركيتها وحريتها. ومع كل ذلك، لم يثنيها هذا عن تحقيق بعض المطالب وانتزاع بعض المكاسب.

منذ بداية التعددية النّقابية، شهد قطاعا الصحة والتربية تشكيل أكبر عدد من التنظيمات الوظيفية والخَدمية، حيث كانت تتفرّع بشكل مستمر. في قطاع التربية، وصل العدد إلى 23 نقابة، بينما ضمّ قطاع الصحة 13 نقابة - وفقاً لبيانات وزارة العمل – مع تنوّع كبير في فئات الموظّفين داخل هذين القطاعين. ساعد هذا التوسع على ظهورهما كأكثر النقابات حركية من حيث الاحتجاجات المطلبية. تتناول هذه الدراسة عن حضور هذه النّقابات في ظل المتغيّرات الاجتماعية والسياق السياسي العام في الجزائر، متسائلة: ما هو دورها في المشروع النقابي في الجزائر؟ هل سيكون حُضور نقابتي الصحة والتربية في المستقبل شكليا مقارنة بفترة ما قبل حراك 2019؟ كيف ستتفاعل النّقابات المستقلة مع القانون الصادر في 2023 المتعلق بممارسة الحقّ النّقابي والوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب؟

وللإجابة على هذا المطلب العلمي، تتمحور الدراسة حول العناصر التالية:

- التعددية وظهور النقابات المستقلة، وتحديات قانونية.
- التداخل بين السياسي والنقابي في نقابات الصحة والتربية في خضم الربيع العربي والحراك الشعبي.
- نقابات الصحة والتربية كرائد المشروع النقابي بالجزائر
- التحديات والانقسامات وتقديم مستقبل العمل النقابي.

العمل النقابي: خلفية تاريخية

لا يمكن فهم العمل النقابي في الجزائر دون الرجوع إلى خلفيته التاريخية التي تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، تأثّر النّقابيون في تلك الفترة بالحركة العمالية الفرنسية، وانضم العمال المهاجرون إلى «الاتحاد العام للعمل» الذي كان تحت وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي. أسفر هذا التأثير عن تشكيل «الاتحاد العام للنقابات الجزائرية»، في حزيران/ يونيو 1954، تلاه تأسيس اتحاد نقابات العمال الجزائريين في 20 شباط/ فبراير 1956، حتى إعلان «جبهة التحرير الوطني»، التي قادت الحرب التحريرية ضد فرنسا، عن تأسيس «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» في 24 شباط/ فبراير 1956. تمكّن الاتحاد من استقطاب غالبية العمال في الجزائر، بهدف تعبئة مختلف القوى الشغّيلة لدعم الكفاح من أجل الاستقلال.[2]

وبذلك تشكّل العمل النقابي في الجزائر في إطار الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، وتحت غطاء «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، حيث كان الاتحاد أقوى نقابة جزائرية وشارك في دعم النّضال الثّوري التحرّري وفق خطة جبهة التحرير الوطني.[3] وكان هدف الاتحاد آنذاك هو إعطاء توجهات تتوافق مع الطموحات العميقة لنضال العمال، كما أسهم في صناعة وعي عمالي للكفاح ضد كل أنواع الاستغلال، وإقصاء التفرقة، والدفاع عن الطبقة العمالية، وتوجيه تحرّكاتها لانتزاع ظروف حياة أحسن وتوفير الشغل.

بعد الاستقلال، أيّد الاتحاد النّهج الاشتراكي للدولة الجزائرية وبناء اقتصاد وطني، ودعَم المهام الوطنية، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1983. تميّزت هذه الفترة بارتفاع أعداد العمال في مجالات الصناعة والبناء والأشغال العامة، حيث تطورت نسبة العمال من 21% في 1967 إلى 33% في 1978 وبلغت 37% في 1983.[4]

وتزامناً مع انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، عاشت

1 سميت بـ «النقابات المستقلة» إشارة إلى استقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي لعب دورا مركزيا منذ تأسيسه في 24 شباط/ فبراير 1956، في فترات تاريخية في الجزائر، وكان الذراع العمالي في القطاع العام لمختلف السياسات التي أعقبت استقلال الجزائر إلى غاية التعددية الحزبية والنقابية بعد إقرار دستور 1989، ويعتبر شريكا عماليا للحكومة.

2 محمد آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 (الجزائر وتونس أنموذجا)، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 151

3 سالم بويحي، «العلاقات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والجامعة العالمية للنقابات الحرة»، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد 141، تونس، 2013، ص47.

4 عمشاني مصطفى، العلاوي أحمد، «الحركة النقابية الجزائرية: نشأتها، تطورها، ونضالاتها»، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2019.

الجزائر أزمة متعددة الجوانب على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. نتجت عن هذه الأزمة عدة مشكلات خانقة بسبب التراجع الكبير في عائدات النفط، في وقت بدأت فيه الحكومة الجزائرية بإصلاحات عميقة مست جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. شملت هذه الإصلاحات تعزيز إدارة الضرائب، وإصلاح نظام الدعم للمواد الأساسية عن طريق حذف بعض المواد بالكامل من قائمة المواد المدعومة أو رفع أسعار بعضها لتقترب من سعرها الحقيقي في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تم تجميع المؤسسات الاقتصادية في إطار صناديق مساهمة لتحمّل مسؤولية نتائجها الاقتصادية وتتفادى التمويل الآلي لعجزها من طرف خزينة الدولة.

وخلال تلك الفترة، ازدادت وتيرة الإضرابات العمالية في المناطق الصناعية الكبرى مثل «الرويبة» بالجزائر العاصمة و»الحجّار» بعنابة و»أرزيو» بوهران. وحملت هذه الإضرابات مطالب اجتماعية بسبب تردي مستوى المعيشة وغياب تموين المواد الغذائية. انتقد العمال نمط التسيير والتوجهات الاقتصادية للدولة وفساد الجهاز الإداري. الثّابت آنذاك أنّ حبل الودّ بين الدولة والمجتمع قد تلاشى بسبب تراكم عدة عوامل، أبرزها انخفاض الموارد التي كان نظام الحكم يستخدمها لشراء ما يُعرف إعلامياً بـ "السلم الاجتماعي». أدى ذلك في إلى اتّساع رقعة الضّغط العمالي، حيث واجهت الحكومة مطالب اقتصادية واجتماعية حادة. لذلك، ووظّفت الاتحاد العام للعمال الجزائريين لمواجهة تلك المطالب وتأطيرها وإدارتها، باعتباره الشّريك المهمّ للحكومة الذي يقوم بوظيفة تحقيق استقرار الإدارة وشرعيتها أمام الطبقات الشغيلة.

بدأت شرعية الاتحاد، ومن ورائه حزب جبهة التحرير الوطني، تهتز عندما فقدت الحكومة هيمنتها على الشارع. خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، تبنت الحكومة إصلاحات تهدف إلى خصخصة المؤسسات الاقتصادية والتخلص تدريجيا من الاشتراكية، في مقابل تمسك رئيس حزب جبهة التحرير الوطني، محمد الشريف مساعدية، بالخيار الاشتراكي. خرج صراع بن جديد-مساعدية إلى العلن بعد خطاب الرئيس في 19 أيلول/سبتمبر 1988، وانبثقت عنه إصلاحات سياسية واقتصادية أهمها دستور 23 شباط/فبراير 1989. الذي أعلن عن التعدّدية الحزبية وبداية عهد سياسي جديد.[5] منذ الاستقلال إلى غاية 1989، لم يكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين نقابة عمالية مطلبية، بل عمل كمنظمة تسييرية تابعة للدولة وجهاز من أجهزة الحزب الواحد، وانحصرت وظيفته في تنفيذ برامج سياسية محدّدة.

التعددية وولادة النقابات المستقلة

قبل الإعلان عن إقرار التعددية، شهدت الجزائر في بداية الثمانينات عدة أعمال عنف تطالب بالتغيير، بدأت هذه الأحداث باندلاع «الربيع الأمازيغي» في 20 نيسان/أبريل 1980 في منطقة القبائل، بعدما منعت السلطات الأمنية الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضرة في جامعة «تيزي وزو». أدى هذا المنع إل إشعال نار أعمال شغب عنيفة وتظاهرات طالبت بالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية وباحترام حقوق الإنسان. رغم مرارة هذه الأحداث، إلاّ أنها لم تكن سوى بداية لتهيئة الشارع على احتجاجات أعنف وأقوى.

في الربع الأخير من عام 1986، شهدت عدة مدن جزائرية احتجاجات طلبة الجامعات طالبت بالحريات، وتحولت إلى أحداث عنف استهدفت مباني الحزب الواحد ومؤسسات حكومية ومرافق عمومية. في المقابل، واستخدمت الشرطة القوة للسيطرة على الوضع.

خلال الثّمانينات، تجاوزت الإضرابات العمالية المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية، إلى مطالب سياسية، حيث بدأت النقابات دورها في الشّأن العام في البلاد، وأصبحت تشارك في عدة قضايا. كما وجه العمال انتقادات لطرق التسيير وفساد الأجهزة الإدارية للدولة، واستغلال النّخبة الحاكمة للنّفوذ من أجل مصالحها الضيّقة على حساب العمال.

تمكّن السلطة، بمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (النقابة المركزية)، من السيطرة على هذه الإضرابات والحدّ من الاحتجاجات، وإقناع العمال بالعودة إلى أماكن عملهم. ولكن لجأت في الكثير من الأحيان إلى التهديد والتحريض على استعمال القوة ضد المضربين، الذين وصفتهم تقارير الاتحاد بأنهم «مشوشّون»، ولهم أهداف سياسية واضحة ترمي إلى تهديم سلطة الدولة.[6]

وفي السياق نفسه، لم تتمكّن النّقابة المركزية من إخماد فكرة الاحتجاج مرة أخرى، إذ شهدت الجزائر انتفاضة 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988، حيث استخدمت السلطة مختلف أساليب القمع، بما في ذلك الزج بالنشطاء في السجون. ومع ذلك، أجبرت الانتفاضة السلطات على استيعاب مطالب الشارع بالتغيير، في ظل عدم قدرتها آنذاك على الاتفاق على خطّ واحد يتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي اتباعها.[7]

5 غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص. ترجمة: د. خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت. لبنان. ط 1، آذار/مارس 1997، ص67

6 جابي ناصر، الجزائر تتحرك، درا الحكمة، الجزائر، 1995، ص 59.

7 Abed Charef : Algérie, Le Grand Dérapage. Edition de l'aube, France. Janvier 1995.p 76

بيئة سياسية متحرّكة

شكّلت أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 اللّبنة الأولى لبعث حرية ممارسة الحقّ في الإضراب والتّنظيم والحوار، وما تلاها من تعديلات سياسية عميقة، أقرّها دستور 1989. نصّت المادة 39 منه على أن «حريات التّعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن»، وأكدت المادة 40 أن «حقّ إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به». وينبغي الانتباه إلى ما ورد في المادة 1 من الدستور:» الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ»، ما يعني فتح المجال للتوجه الليبيرالي دون تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في دعم قطاعات التعليم، والصحة، والسكن، وغيرها.

فتح هذا التحول السياسي في بلد عاش فترة طويلة من التوجه الأحادي، ثم انتقل إلى التعددية السياسية والحزبية والإعلامية بعد 1990، المجال أمام التعددية النقابية وحقّ ممارسة الإضراب في إطار القانون. وساهم ذلك في تأسيس الأرضية المناسبة للحراك النقابي وبدء إجراءات الانفصال عن النّقابة الوحيدة «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» والابتعاد عن هيمنتها على شؤون العمال، وكذلك الابتعاد عن مختلف أجهزة الحزب الوحيد، والسعي نحو تحقيق الاستقلالية النّقابية وتعزيز حرية ممارسة الحقّ في الإضراب والتّنظيم والحوار والدفاع عن حقوق العمال.

وبموجب الدستور، أصبح الحقّ النّقابي مكرّسا كأحد الحقوق الفردية، وفقا للمادة 53 التي تنص على أن:» الحق النّقابي معترف به لجميع المواطنين». يقصد بمبدأ الحق النقابي حقّ كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية تأسيس نقابة، والانضمام أو الامتناع عن ذلك.

كانت المرحلة التي أعقبت إقرار الدستور، وخاصة الفترة الممتدة ما بين 1990-1992، مفصلية في مسار التغيير في الجزائر، خصوصا وأنّ القرارات التي سنّتها السلطة في ذلك الوقت شكّلت البيئة السياسية الرّاهنة، سواء ما تعلّق بنظام الحكم والأحزاب والجمعيات والنّقابات والمؤسّسات الإعلامية، أو تنظيمات المجتمع المدني المختلفة.

وجاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنحل) في الانتخابات المحلية في حزيران/ يونيو 1990 ثم فوزها بـ 188 مقعداً من أصل 430 في الدور الأول للانتخابات البرلمانية لسنة 1991، ليدخِل البلاد في غليان سياسي أدّى بالجيش إلى توقيف المسار الانتخابي وإلغاء الدّور الثاني من الانتخابات المقرّر تنظيمها في كانون الثاني/يناير 1992. وهو ما دفع أخيرا الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة، لتدخل البلاد في أزمة أمنية عميقة.[8]

أمام هذه الظروف الاستثنائية، لم تعد السلطة تهتم بوضع الخيار السياسي الجديد على السكة الصحيحة، إذ وجدت مبرراتها على إحكام القبضة على الحكم. ولم يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني، لكنه بقي لصيقا بالسلطة، وأحد الأجهزة التي تساندها في خياراتها السياسية على مرّ العقود.

هذه التجربة السياسية، ألقت بظلالها على الفعل النقابي، إذ انفصل الآلاف عن «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، وأسس العشرات منهم نقابات مستقلة. انحصرت تشكيلات النقابات المستقلة في قطاع الوظيفة العمومية كالتربية والصحة، واستطاعت استقطاب العمال في هذه القطاعات المذكورة، واستهدفت بذلك خوض تجربة جديدة للدفاع عن حقوق العمال تحت مظلة النقابات المستقلة.

وفّرت التعددية المنبثِقة عن دستور 1989، إطارا مؤسساتيّا -من قوانين التعددية الحزبية والسياسية والنقابية والإعلامية- سمح ببروز النقابات المستقلة في مختلف القطاعات.

جدول رقم (01): تاريخ تأسيس نقابات التربية منذ دستور 1989

نقابات التـربية	تاريخ التأسيس
النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين	9 أيلول/سبتمبر 1990
النقابة الوطنية لعمال التربية	3 تشرين الأول/أكتوبر 1990
الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين	27 تشرين الأول/أكتوبر 1990
النقابة الوطنية لمقتصدي التربية والتكوين	7 تشرين الثاني/نوفمبر 1990
المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي	19 شباط/فبراير 1991
النقابة الوطنية لعمال التوجيه التربوي والمهني	12 تشرين الثاني/نوفمبر 1991

خلال الفترة ما بين 1991 إلى غاية 2001، سعت النّقابات العمالية إلى المساهمة في حلّ النّزاعات ومعالجة القضايا الخلافية بين العاملين وأرباب العمل، وتحسين ظروف العمل بتوفير متطلبات الوقاية والسلامة والصحة المهنية، وتخفيض ساعات العمل في إطار المعايير الدولية للعمل. كما استهدفت المساهمة في زيادة أجور العاملين، خاصة في ظلّ ارتفاع أسعار المواد الأساسية،

8 العياشي عنصر، «التحول الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق» مجلة «رواق عربي»، منشورات مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان. العدد 17 كانون الثاني/ يناير 2000

على المستوى الوطني، وحماية العاملين من التعسّف والتّمييز العنصري، وتوفير متطلبات الرعاية الصحية والتأمينات للعاملين، وغيرها.

وبالنّظر إلى الجو السياسي المضطرب الذي ولدت في خضمه النقابات المستقلة، غيّر الفعل النقابي في الجزائر اتجاهه، حيث توجهت المطالب العمالية نحو مطلب إعادة النظر في تنظيم المؤسسة العمومية وخاصة مكانة الإطارات والكوادر. واستطاع العمال تغيير كفة القوة المطلبية لفائدتهم، وليس لصالح الإداريين والمسيّرين كما كانت سابقا.

أثّرت الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق على الطبقة الشغيلة، وذلك بسبب تداعيات الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي أقبل عليها النظام آنذاك، وفقدان الآلاف من الوظائف في القطاع العام بعد غلق عديد المؤسسات، فضلا عن رفع الدّعم عن بعض المواد الأساسية وارتفاع الأسعار بسبب انخفاض مداخيل النفط.[9] واستغل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الظرف السياسي لمهاجمة الأحزاب والنقابات التي ولدت حديثا في عهد التعددية والعمل على تقويض أي فعل حرّ.

تزامن بروز النّقابات المستقلة مع بداية الأزمة الأمنية، التي سميت إعلاميا بـ «العشرية السّوداء» (1991-2001)، والتي سببت عطالة سياسية وتوتّرا كبيرا في مختلف المجالات. وفي دوامة هذا الظّرف الأمني الصعب، لم تتمكن النقابات من أن تكوّن أطرا نقابية منظمة وذات فاعلية سياسية، إذ لم تساعدها الظروف الأمنية من تطوير تجربتها النقابية الجديدة. كما ساد جو من الخوف من الانخراط في المطلبية الاجتماعية، وسط أوضاع أمنية خطيرة بسبب العمليات الإرهابية. تحولت بذلك جميع الأنظار آنذاك إلى ضرورة استتباب الأمن وضمان عودة الاستقرار.

جدول رقم (02): تاريخ تأسيس نقابات الصحة منذ دستور 1989

نقابات الصحة	تاريخ التأسيس
النقابة الوطنية لمعيدي الأساتذة في العلوم الطبية	7 كانون الثاني/يناير 1991
النقابة المستقلة لمسيري مؤسسات الصحة العمومية	5 أيار/مايو 1991
النقابة الوطنية لعمال الصحة	29 تشرين الأول أكتوبر 1991
النقابة الوطنية للأساتذة في العلوم الطبية	11 تشرين الثاني/نوفمبر 1991
النقابة الوطنية لمسيري الصحة العمومية	11 تشرين الثاني/نوفمبر 1991
النقابة الوطنية لأطباء الأسنان	11 تشرين الأول/أكتوبر 1993
النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية	15 تشرين الثاني/نوفمبر 1991
النقابة الوطنية للأخصائيين في الصحة العمومية	تشرين الأول/أكتوبر 1993
النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الشبه طبي	24 حزيران/يونيو 1996
نقابة مسيري الصحة	14 تشرين الأول/أكتوبر 2001
النقابة الوطنية للأطباء العامين	27 تشرين الأول/أكتوبر 2001

وفي ظلّ الأزمة الأمنية، تعثّر العمل الميداني للنقابات المستقلة، وانعكس ذلك على أدوات الفعل المطلبي والاحتجاجي، لذلك رَاوح الفعل النقابي في الجزائر خلال تلك الفترة، بين مدّ وجزر حتى بعد استتباب الوضع الأمني.

إضافة إلى الظرف السياسي وعودة إحكام السلطة ومن ورائها الاتحاد على زمام المؤسسات وطبقة العمال، تأخرت الدولة في تنفيذ القرارات الاقتصادية الناجمة عن تبني خيار اقتصاد السوق. أدخل هذا الوضع النقابات المستقلة في جو ضبابي، ساده القمع على أرض الواقع رغم القوانين النّاظمة لعملها على الورق. رغم حصول النّقابات المستقلة على تراخيص اشتغالها ميدانيا، إلا أنها تعرّضت إلى مختلف أساليب التضييق من قبل السلطات، حيث منعتها السلطات من تنظيم اجتماعات، ووضع عراقيل أمامها أثناء محاولتها الحصول على موافقة

9 محمود بلحيمر، «الانتقال الديمقراطي في الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر 2018، ص 89.

لحجز قاعات لممارسة نشاطها النقابي. كما استعملت السلطات ممارسات أخرى لكسر حركة احتجاجات العمال والإضرابات خاصة في قطاعي الصحة والتربية.[10] تشكّلت تلك الممارسات في إطار الحزب الواحد، وبالتالي فمن الصعب للسلطة أن تتعامل مع فواعل نقابية مستحدثة في مكان العمل، أو تفكّر خارج أطر أحادية، أو التفكير «خارج الصندوق»، وحصرت تعاملاتها في إطار تعاملات وعلاقات عمل عمودية قوامها رب عمل وأجير.[11]

تحديات قانونية ودستورية

إنّ إرساء دستور جديد يعني إرساء تعاقد جديد انطلاقا من شرعية جديدة، ويرتبط الدستور بمدى وعي النُّخب السياسية وأدوارها في مرحلة البناء الدستوري والتحوّل السياسي.

ولعلَّ الدّارس للمرحلة التي أعقبت 1988، يلاحظ أنّ دستور 1989، أقرّ جملة من القوانين والتشريعات التي تخص الفعل النقابي، أهمّها المادة 2 من قانون 14/90 الصادر في حزيران/يونيو 1990، التي تنصّ على ما يلي:» يحق للعمال الأُجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو فرع واحد، أو قطاع نشاط واحد أن يكوّنوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية «.

أنهى دستور 1989، الاحتكار النّقابي لاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهو ما عزّزته الإجراءات النّاظمة، عقب صدور قانون ممارسة الحقّ النقابي في عام 1990، إذ أدى إلى القطيعة مع زمن الأحادية النقابية وضمن الحرية النقابية لكل مواطن. وبقي اتحاد العمال وفروعه النقابية لصيقا بالسلطة، لذلك درجت النقابات الحرّة على تمييز نفسها عن الاتحاد بوصف «المستقلة».[12]

لقد مثّلت القوانين الناظمة للعمل النقابي نجاح العمال في التنظيم تحت غطاء تشكيلات نقابية تدافع عن حقوقهم، فكانت مختلف النّقابات تحظى بدرجة كبيرة من الأهمّية في المؤسسات المهنية.

شمل حقّ الممارسة النقابية كل القطاعات، سواءً على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص، ففي الوقت الذي كان القطاع الخاص بعيدا عن تأسيس نقابات مستقلة، كان القطاع العام وفي مجالي التربية والصحة على وجه الخصوص، كأكثر القطاعات ممارسة لحقّ التعددية النقابية.

بالأرقام، وصل عدد النقابات المستقلة إلى 87 نقابة، منها 66 نقابة ضمن القائمة الرسمية لوزارة العمل والضمان الاجتماعي في 2019، ونال قطاع التربية حصة الأسد باعتماد 21 نقابة جديدة في سنة 2021.

ومن خلال هذه المعطيات، أصبحت النّقابات المستقلة مدخلا مشرّفا للتحول النقابي في الجزائر، والقاطرة التي يعول عليها لجرّ بقية عربات الاحتجاجات العمالية..

منذ الحراك الشعبي في سنة 2019،[13] ومختلف المواعيد السياسية التي نظمّتها السلطة، طفت على السطح توجهات السلطة إلى صياغة القوانين الناظمة للفعل السياسي والنقابي، علاوة على تأطير الفضاء الإعلامي، وإعادة ضبطها ووضع محددات تشريعية لها.[14]

وفي سنة 2023 صادق البرلمان على القانون رقم 23-02 المؤرخ في 25 نيسان/أبريل، المتعلق بممارسة الحقّ النقابي وقانون رقم 23-08 المؤرخ في 21 حزيران/يونيو 2023 والمتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب. ويتضمنان ضبطا جديدا للمفاهيم وإعادة تكييف النشاط النقابي مع الوضع الجديد بما في ذلك الفصل التام بين النشاط النقابي والعمل السياسي.[15]

جاء قانون 08/23 ليلغي ويحلّ محل القانون رقم 90-02 الصادر 6 شباط/فبراير 1990. وفي جزء الأحكام المتعلقة بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها، أورد القانون الجديد في أحكام الحق في الإضراب» «الالتزام بخلق بيئة اجتماعية لا يتم فيها اللجوء إلى الإضرابات، إلا كملاذ أخير»، وبذلك أدخل عقوبات إضافية على الحريات النقابية والحق في الإضراب، إذ لا يسمح بإضراب العمال إلا بعد استنفاد طرق التسوية الودية من خلال الحوار والتشاور والمفاوضات الجماعية.

وبرّرت الحكومة مراجعة قانون ممارسة الحقّ النقابي بالإضرابات غير القانونية التي شهدتها قطاعات التربية، إذ أحصت الحكومة 2173 إضراباً غير قانوني خلال ما يقارب عشر سنوات، وذلك ما يعادل – بحسبها - توقف النشاط لأشهر طويلة في قطاعي الصحة والتربية خلال الفترة ما بين 2013-2022.[16]

وبالرغم من ضبابية الهدف من وراء القانون، إلا أنّ

10 زبيري حسين، «الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في الجزائر»، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، شباط/ فبراير،2017 ص 32.

11 ناصر جابي، الجزائر، الدولة والنخب، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 2008، ص 67

12 عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 109

13 خرج الآلاف يوم الجمعة 22 شباط/ فبراير 2019 في مسيرات شعبية عبر مختلف ولايات الجزائر، مطالبين بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة (1999-2019)، أدت إلى تأجيل موعد الانتخابات التي كانت مقررة في 4 نيسان/أبريل 2019، ثم الإعلان عن استقالة الرئيس بوتفليقة نيسان/أبريل من السنة نفسها، قبل انتهاء عهدته الرئاسية الرابعة بأقل من أسبوعين، استجابة لدعوات جماهرية رفضت بقاءه في الحكم.

14 توجيهات رئيس الجمهورية أسداها خلال اجتماعين لمجلس الوزراء المنعقدين بتاريخ 3 آب/أغسطس و23 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

15 تقرير عن القوانين، متاح في الموقع الإلكتروني لـ "المجلس الوطني المستقل لمديري الثانويات» https://cnadl.net/?p=1451

16 تقرير رسمي أعلن عنه وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فيصل بن طالب، على هامش لقاء برلماني، 4 أيار/مايو 2023.

التعديلات الجديدة تستهدف تأطير الإضرابات عبر تحديد آجال قانونية قبل شنّ الإضراب، إضافة إلى احترام إجراءات لممارسة هذا الحق بشكل قانوني.

ويبدو أن الإضرابات في قطاعات تضم عددا كبيرا من العمال تُقلق السلطة، حيث كشف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أنّ هذه التعديلات تسعى إلى الحد من فوضى الإضرابات، وتسعى إلى بسط الاستقرار وفتح قنوات الحوار بين جميع الأطراف في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى حماية حقوق العمل والتقليل من النّزاعات الجماعية، بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين.[17]

ويلوّح النقابيون بتحديد مفارقات تضمّنها القانون الجديد وأحكامه الناظمة للعمل. ففي الوقت الذي يُكرِّس فيه القانون فكرة الحق في الإضراب كحقّ أساسي، فقد تم التشديد على ممارسته في الجزء الثالث منه القانون 23-08. كما جاء في أحكام المادة 46 من قانون العمل النقابي المؤرخ في نيسان/أبريل 2023، أن أي «توقف جماعي عن العمل لا ينطبق عليه التعريف السالف الذكر، يعتبر إضرابًا غير قانوني» وتترتب عنه «متابعات وعقوبات إذا كان يهدف إلى تلبية مطالب سياسية، أو لمدة غير محددة، مفاجئ أو متقطع أو تضامني، أو له غرض أجنبي عن المصلحة المهنية للعمال، أو الذي تتم ممارسته دون احترام للإجراءات القانونية والاتفاقية».

كما أنّ الإضراب غير القانوني هو كل «ما تنتج عنه أعمال عنف واعتداءات وتهديدات ومناورات احتيالية بهدف المساس بحرية العمل أو تحريض العمال الأجراء غير المضربين على الانضمام إلى توقف عن العمل متفق عليه».[18] وهو ما يستتبع بعقوبة الحل بموجب أحكام المادة 46 من القانون، إن بادرت النقابة إلى الإضراب غير قانوني.

من جانب آخر، تنصّ المادة 12 من القانون رقم 23-02 على أنّ «المنظّمات النقابية مستقلة في سيرها ومتميّزة في هدفها وتسميتها عن أي حزب سياسي، ويمنع على المنظمات النقابية الارتباط هيكليا ووظيفيا بأحزاب سياسية، ولا يمكنها الحصول على دعم بوسائل مالية أو امتيازات أخرى من هذه الأحزاب."

كما تمنع المادة نفسها النقابيين من الجمع بين ممارسة العمل النقابي وممارسة مسؤولية قانونية أساسية أو عهدة في الهيئات القيادية لحزب سياسي. كما تلزم المادة 13 «الأعضاء المؤسسين والقياديين في المنظمات النقابية بالالتزام بالحياد والامتناع عن التصريح بمساندتهم لأحزاب سياسية أو لأي شخصية سياسية».

وفي إطار مناقشات مشروع القانون على مستوى المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)، رفضت 30 نقابة مستقلة ما جاء في مشروع القانونين المتعلقين بممارسة الحق النقابي والوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وحق الإضراب.[19] كما اعتبرت إقرار ذلك خطرا على الحقوق الدستورية والحريات النقابية، وقالت أن تمريرهما دون استشارة النقابات بمختلف توجهاتها والقطاعات المنضوية تحتها، في إعداد مشروع القوانين ومنعها من المشاركة في مناقشة بنودهما، يعدّ تعديا على حقّ حرية التعبير الذي يكفله الدستور الجزائري. كما أكدت على أن «مواد المشروع تتنافى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والدستور الجزائري فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية».[20]

التداخل بين السياسي والنقابي: نقابات الصحة والتربية

بسبب متغيّرات اجتماعية وسياسية، واجهت النقابات المستقلة خاصة منها في الصحة والتربية، العديد من التحديات؛ حيث تداخلت فيها الحقوق العمالية مع المُعطى السياسي ومسائل الحريات. وجدير بالتذكير هنا أنّ النقابات أدت دورا مهما في تحريك الشارع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما وُسِم إعلاميا أيضا بـ "أحداث الزيت والسكر».[21] و انتهت الاحتجاجات التي عرفتها عدة قطاعات خاصّة منها الصحة والتربية في سنوات2012 و2014 و2015 بتحقيق مطالب مهنية تتعلق برفع الأجور وتعديلات مهمة في القوانين الناظمة للطبقة الشغيلة وخاصة المرتبطة بالسلّم الوظيفي.

كما تجدّدت المواجهة بين النقابات المستقلة والحكومة، وبرزت بشكل واضح في احتجاجات خاضها عمال التربية والصحة في عامي 2017 و2018، وتمكنوا من التعبئة القوية، وحمل قطاعات أخرى على التحرك ميدانيا. استخدَمت النقابات حق الإضراب للتوصل إلى تحقيق مطلب القوانين الأساسية

17 تصريح الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، بالمجلس الشعبي الوطني، تشرين الأول/أكتوبر 2022

18 قانون رقم 23-08 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب

19 بيان وقعت عليه 30 نقابة مستقلة، بعد اجتماعها في الـ 26 كانون الثاني/يناير 2023، بمقر الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، بالجزائر العاصمة.

20 إلياس مرابط، رئيس النقابة الوطنية لمنهيي الصحة، في حوار 2023، يقول:» يجب أولا أن تضبط وتعرف المصطلحات حتى نضع حدودا بين النشاط النقابي والفعل السياسي الحزبي الى جانب مراعاة امر مهم وهو مطابقة قوانين الجمهورية لمواد دستور 2020 من جهة ولبنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف بلدنا وهي لا تمنع الجمع بين النشاطين. هذا تدخل في الشأن الداخلي للنقابات والأحزاب السياسية على حد سواء ويجب أن يترك البث في مثل هذه الأمور لها من خلال هيئاتها التنظيمية ومنخرطيها بعيدا عن توجيهات أو ضغوطات السلطات»

21 أحداث شهدتها الجزائر في 5 كانون الثاني/ يناير 2011، بالتّزامن مع بدايات موجة ما سمي بـ «الربيع العربي»، التي أطاحت بأنظمة حاكمة في دول عربية. إذ عرفت عديد المدن أعمال تخريبية انطلقت من حي «باب الوادي» وهو أكبر الأحياء الشعبية في العاصمة الجزائرية، كردّ فعل من عدة فئات شعبية ضد رفع أسعار «الزيت والسكر»، وهما المادتان الأساسيتان اللّتان تدعمهما الحكومة، خلّفت أعمال العنف 6 قتلى، للاطلاع أكثر أنظر: تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الجزائرية حول: «ندرة بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية الجزائرية وارتفاع أسعارها»، المجلس الشعبي الوطني، (تشرين الأول/أكتوبر 2011).

للعمال في قطاعات البريد والنقل أيضا. وعلى إثر ذلك وصلت عدد الاحتجاجات إلى 450 احتجاجا خلال عامين، و159 إضرابا.[22]

في ظلّ الوضع السياسي العام في الجزائر، كان حُضور النّقابات المستقلة بارزا في الحراك الشعبي، الذي أكمل عامه الخامس (2019-2024)، من خلال قدرتها على حشد العمال واستقطابهم في الاحتجاجات والدفاع عن مصالحهم. وبناء على ذلك، عملت الحكومة على فكّ الروابط بين المجتمع السياسي والنقابي من خلال بسط بيئة قانونية بعد إقرار الدستور الجديد 2020 تستهدف تنظيم عمل النقابات المستقلة.

وشكّل موضوع المشاركة السياسية للنقابات في 2022 حجر الزاوية خلال مناقشات مشاريع القوانين النّاظمة للفعل النقابي، مما أثار جدلا كبيرا في مختلف الأوساط وأربك النقابات والأحزاب السياسية وأدخلها في دوامة جديدة بين مؤيّد ومعارض لعملية فصل النقابات تماماً عن الممارسة السياسية. عموما يمنع القانون أي ارتباط عضوي بين النقابات والأحزاب، كما يحظر القيادات النقابية من أن تكون عضوة في الأحزاب السياسية، ويمنع النقابات من القيام بأي نشاط ذو بعد سياسي أو تقديم مواقف ذات صبغة سياسية.

الحراك العربي ونقابات الصحة والتربية

أسهم انخراط النقابات المستقلة في مسعى قوى المعارضة إلى تحقيق انتقال ديمقراطي، وبروز نقابات مستقلة تطالب بتحسين الأوضاع المهنية والاقتصادية لآلاف العمال في هذين القطاعين.

حصرت الحكومة والأحزاب الموالية لها آنذاك تلك الاحتجاجات والإضرابات في مطلبية اقتصادية واجتماعية ضيقة، إذ دعا حزب العمال إلى فتح باب الحوار حول كافة الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الظروف «الاجتماعية والمهنية» للجزائريين. وحاولت السلطة وقتها تحجيم الاحتجاجات، وتشويه النقابيين الداعين إليها ووصفتهم بالخيانة أنهم يدعون إلى التخريب، وتشويه سيرة قادة النقابات وأعضاءها خصوصا وأن الجزائر كانت تستعد لتنظيم الانتخابات المحلية والبرلمانية في 2012، والانتخابات الرئاسية في 2014.[23]

وأفرزت تلك المرحلة عدة معطيات، أهمها أن النّظام الجزائري زمن «الربيع العربي» قد راهن على المؤسّسات الإعلامية من أجل تقديم خطاب يتماشى مع توجّهاته. ولقد طرح مع بداية احتجاجات الشارع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا العديد من التساؤلات: هل تتوفّر الجزائر على الظروف نفسها الموجودة في تلك البلدان، حتّى يُشاكِلَها أو يُحاكيها الشّارع الجزائري؟ وهل النّسيج الداخلي مؤهل للحدّ من أي تداعيات لحراكٍ مجتمعيٍّ قد يحدُث في البلاد؟ وهل المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والنقابات خصوصا، تملك هامش الاستقلالية وقوة التأثير في سير الأحداث وتأطيرها؟ وكيف يمكن استغلال الإعلام لتقويض مسارات سياسية تدعو إلى التّغيير السّياسي المتزامن مع الحراك في عديد البلدان العربية؟

سارعت السلطة في تلك المرحلة إلى احتواء المطالب، وحاولت تعطيل بروز نخب قادرة قيادية على تمثيل المحتجين.[24] تأثّر الشّارع الجزائري بـ "الربيع العربي» إذ أفرزت هذه التحرّكات انقسام الحركات النقابية في المرحلة اللاحقة أي ما بين 2012 إلى غاية 2014 إلى شطرين: شطر داعم للسلطة السياسية ومتناغم مع الفروع النّقابية والقواعد التابعة لها، ومؤيّدا لخيارات الساحة السياسية، ودعم مرشح الرئاسة عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، وشطر ثان تقوده النقابات المستقلة والمنخرطة في أعمال المعارضة السياسية.

وطالبت النّقابات بمزيد من الحريات، وشاركت في «مظاهرات السبت» التي أطرتها آنذاك حركة « بركات»،[25] ونفذت تجمعات وسط الجزائر العاصمة، وكان من أهم مطالبها عدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة، الأمر الذي جعلها قوة ضاغطة قادرة على فرض مطالبها داخل التجمعات والاجتماعات.

وتبدّى ذلك خاصة في مشاركة نقابات الصحة والتربية في مؤتمر المعارضة في والانتقال الديمقراطي في حزيران/يونيو 2014-2015، أو ما سمي وقتذاك بـ "مزافران 1» و «مزافران 2» بالعاصمة الجزائرية.[26]

وقد انعكس هذا المؤتمر إيجابا على النقابات المستقلة، وجعلها قوة حاضرة في مختلف الفعاليات السياسية التي تنظمها القوى البارزة في الساحة ومشاركة في النقاشات المفتوحة حول الانتقال الديمقراطي. كان للنشاط النقابي فاعلية كبرى في التعبئة الجماهيرية المطلبية التي يغلب عليها الطابع المهني، خاصة في قطاعي الصحة والتربية، وكانت تربط ذلك بالمسألة السياسية.

خلال العقد الثاني من الألفية الحالية، وظفت السلطة العديد من الأجهزة لانتزاع الشّرعية عن أي حراك نقابي يتم خارج أُطرها السياسية. فقد وظّفت القضاء لتقويض التحركات الاحتجاجية التي قادتها النقابات المهنية في مجال التربية والتعليم والصحة، وتوقيف الإضرابات التي شنها الآلاف من الأطباء والممرضين والأساتذة في مختلف

22 انظر، خيرة لعروسي، الغضب يستنفر الحكومة، جريدة «الخبر» 19 شباط/فبراير 2020، www.elkhabar.com

23 لقاء مع النقابي في النقابة الوطنية للصحة، فريد هوام، يوم 12 أيار/مايو 2023.

24 عبد الله بجاوي، مداخلة علمية في ندوة « النخبة والمجتمع»، من تنظيم حركة مجتمع السلم، بالجزائر العاصمة، بتاريخ 13 شباط/فبراير 2012.

25 تأسست «بركات» الجزائرية في 2 مارس/آذار 2014، كانت تنظم عديد الوقفات في العاصمة الرفضة حينها للعهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ثم توالت بعدها احتجاجات متفرقة في عدة مناطق من القطر الجزائري.

26 للمزيد طالع: «مشروع الندوة الأولى للحريات والانتقال الديموقراطي» الذي طرحته تنسيقية الانتقال الديموقراطي عقب لقاء مزفران الأول في 10 حزيران/يونيو 2014، متاح على https://hoggar.org/2014/06/01.

الأطوار التعليمية. ولم تتوان الحكومة في استعمال القبضة الحديدية في صد احتجاجات، مثلما حدث أثناء منع مسيرات الأطباء التي دعت لها النقابات المستقلة داخل أسوار المباني الطبية في عديد المستشفيات بالبلاد في سنة 2018،[27] وتعنيفهم من قبل أعوان الشرطة وحفظ النظام العام.[28] أيقظت هذه الحادثة مطالب العمال بضرورة استقلالية القضاء، حيث نددت النقابات المستقلة في قطاع الصحة والتربية وقتها بالعنف وهددت الحكومة بتصعيد الموقف أمام دعوتها إلى فسح المجال أمام حرية التعبير وحق الإضراب.

حراك 2019 وصعود نقابات الصحة والتربية كلاعب سياسي

انتهجت نقابات الصحة والتربية استراتيجية الدفاع عن مطالب الموظفين في كلا القطاعين، قوامها إشراك النّقابات المستقلة في إعداد مشروع قانون العمل، وملف التقاعد، وحماية القدرة الشرائية للموظفين المنتمين لقطاعي الصحة والتربية، من طب العمل، وملف السكن، ومنح الجنوب.[29]

ومن أهم مطالب هذه النّقابات إلغاء اشتراطات حول التّمثيل النّقابي الذي يفرض على النّقابة أن تحوز 20 في المئة على الأقل من عمال وموظفي القطاع كي تكون نقابة قابلة للتفاوض مع السلطات في القضايا المهنية والمطالب الاجتماعية، و»تعزيز الحقوق المكتسبة للعمال وحماية المندوب النّقابي ضد أي قرار تسريح تعسفي، و[ضمان] أن تكون التعديلات مدعمة للحريات النّقابية، ومراجعة عملية التّمثيل النّقابي، والسّماح بتأسيس فيدراليات، وكونفدراليات واتحادات عمالية».[30]

تعترف السلطة بأهمية النقابات المستقلة كشريك اجتماعي في عالم الشغل فقط أثناء تقديمها للتقارير والتسويق لرؤيتها الرسمية للعمل في المحافل والندوات الدولية، باعتبارها نقابات الفئات الوسطى وتدافع عن مصالح الأجراء والموظفين. لكنها تعمد دوما إلى إقصائها من الحوار الاجتماعي أو ما يسمّى بـ "الثلاثية» التي تضم كل من الحكومة، أرباب العمل، والنقابات.

ولعلّ خطة السلطة في تحجيم النقابات المستقلة وتقليص دورها قد بدا جليّا في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 23 شباط/ فبراير 2005، وإعلان اعترافه فقط بالاتحاد العام للعمال الجزائريين (النقابة المركزية)، كنقابة رسمية وحيدة وكشريك للحكومة.[31] فاجأت تصريحات الرئيس النقابات المستقلة، الأمر الذي جعلها تدخل مرحلة جديدة من النّضال، وأرجع إلى الاحتجاجات العمالية ومواصلة التنديد بأساليب الإقصاء من المشهد النقابي.

وفي خضم ذلك؛ بدت النقابات المستقلة مجرّد واقع تتكيف معه السلطة السياسية في زوايا قطاعية ضيقة، وتتفاعل مع مطالبه بهدف تسيير الأوضاع الاجتماعية واللجوء إلى التهدئة عن طريق تلبية جزء من المطالب كوسيلة للتمرير مشروعها السياسي.[32] وبالتالي أصبح وجود النقابات المستقلة صوريّا، تكاد أن تكون فيه النقابات يداً للسلطة الحاكمة وغطاء سياسياً ورقماً من أرقام الإحصاءات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني في الجزائر، لضمان الاستقرار ومواجهة تقارير المنظمات الدولية حول فضاء الحريات في الجزائر.[33]

تُظهر العلاقة بين الحكومة والنقابات نسيجاً من التناقضات. من جهة، تعترف الدولة بالنّقابات المستقلة وتوفر لها فضاءً للتعبير عبر تمثيليات قطاعية. ومن جهة أخرى، لا تعترف إلا بممثل للمؤسسات الحكومية لمعالجة القضايا ذات صلة بالعمال والمواطن دون العودة إلى النقابات المستقلة في معالجة القضايا الجوهرية المرتبطة بالجوانب القانونية ومستوى الأجور والوضع المهني للعمال.

واجهت الممارسة النقابية في الجزائر صعوبات ميدانية بسبب انعدام الأسس والبيئة القانونية التي تسمح ببروز نقابات مستقلّة حقيقية، وتمكينها من حلّ الكثير من المشاكل المتعلق بالجوانب التنظيمية وحقها في المشاركة في العملية التفاوضية المركزية. ويظهر هذا في عدم اكتمال حقوق الممارسة النقابية التي لم تكتمل في عديد القطاعات الشغّيلة ماعدا بروزها الواضح في قطاعي التربية ثم الصحة وبشكل أقلّ في قطاعات الإدارات الأخرى نحو (قطاع النقل، والبريد، والاتصالات).

من حيث البنية والأدوار، خضعت النقابات المستقلة للتطور الذي حدث في البيئة السياسية والمؤسساتية، وذلك منذ 1990، متأثرة بالوضع الأمني الذي واجهته البلاد آنذاك. باستثناء النقاش الذي تنخرط فيه النقابات المستقلة، وخاصة في قطاعات الصحة والتربية، خلال فترات الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية، أقدمت الحكومة منذ 2002 إلى تحييد النقابات من الحوار الاجتماعي. وفي هذا الإطار، خاضت النّقابات المستقلة، عدة معارك مع السلطات خلال عامي 2007-2008، خاصة تلك المنضوية تحت تكتلين اثنين: «التنسيقية الوطنية للنقابات المستقلة للوظيف العمومي»، و»الهيئة

27 للمزيد، طابع «قوات الأمن تمنع الأطباء المقيمين من تنظيم مسيرة بشوارع العاصمة»، 03 كانون الثاني/يناير 2018، متاح على: https://www.aps.dz/ar/alger 43-21-17-03-01-2018-ie/51815

28 «بدوي يعلن عن فتح تحقيقات بخصوص «الاعتداء» على الأطباء المقيمين»، 10 كانون الثاني/يناير 2018، متاح على: https://www.aps.dz/ar/alger 06-03-15-10-01-2018-ie/52057

29 Rapport du comité National des libertés syndicales, p11

30 مسعود عمراوي، العضو القيادي في نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية، لقاء في أيلول/سبتمبر 2022

31 خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، يوم 24 شباط/فبراير 2005، بمناسبة الذكرى الـ 33 لتأميم المحروقات (24شباط/فبراير 1971).

32 Chih Arabe, « La colère des syndicats autonomes », Liberté 262005/02/.

33 ناصر جابي، «الجزائر الدولة والنخب الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية»، منشورات الشهاب، الجزائر، 2008.

المستقلة لنقابات الوظيف العمومي»، وتضم بالإضافة إلى قطاع التربية والصحة، قطاعات أخرى.

وأصدرت هذه النقابات نداء لإضراب وطني عام أيام 13 و14 و15 نيسان/ أبريل 2008 للمطالبة بضرورة إشراك النقابات المستقلة في التفاوض حول إعداد القوانين الخاصة ونظام المنح والعلاقات لمختلف القطاعات، فضلا عن إدماج الأساتذة المتعاقدين وتثبيت المستخلفين بفتح مناصب مالية، والزيادة في الأجور وتأسيس منحة تقاعد من شأنها أن تضمن كرامة الموظّف وتتماشى مع القدرة الشرائية.[34] وللتنديد باستبعادها من الحوار الاجتماعي في 2009، قرّرت النّقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية القيام باحتجاج وطني شكلي عند انعقاد اجتماع والتنديد بما وصفته آنذاك بـ «سياسة الحوار الانتقائي»[35].

وحدث نوع من التماهي بين النشاط النقابي والعمل الحزبي، اتضح ذلك خلال النشاطات المشتركة بين النقابات المستقلة أو المعارضة السياسية. وبرز هذا التداخل بشكل جلي عند ترشيح بعض القيادات النقابية داخل قوائم حزبية للمشاركة في الانتخابات التشريعية، وقد استفاد قطاع التربية من هذه القوائم، كما نال شرف تمثيلها.[36] سمح هذا في صعود 17 نقابياً إلى المجلس الشعبي الوطني (2017-2021) ضمن قوائم حزبية مختلفة، من بينها جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزب العمال، والنهضة، وحزب المستقبل، وكذا قوائم الأحرار.[37]

مع بداية الحراك الشعبي، انخرطت نقابات التربية والصحة في المسيرات الأسبوعية وفي تجنيد آلاف الأساتذة والأطباء للخروج في المظاهرات وبدء إضرابات مفتوحة. ودعت قواعدها في الولايات إلى دعم الحراك تحت تنظيم " "الكونفدرالية الوطنية للنقابات المستقلة". وشنّت الأخيرة إضرابا عاما يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لدعم الحراك الشعبي والتنديد بالمتابعات الأمنية والاعتقالات ضد النشطاء.[38]

غير أن مشاركة النقابات المستقلة في اجتماعات المعارضة السياسية، قبيل الانتخابات الرئاسية نهاية 2019، عرّض قياداتها إلى ضغوط كبرى. وشهدت معارضة داخل النقابات بين مؤيد للحراك ومعارض له، وبين مؤيد لتوقيف المسار الانتخابي وبين داعم له. وهذه من بين العوامل التي أضعفتها من الداخل وأدت إلى تشتيت القواعد العمالية التي تحتضنها.

التربية والصحة كرائد المشروع النقابي

عرفت النقابات المستقلة منذ بروزها حالة من الاتصال والانفصال بينها وبين الأحزاب السياسية، بسبب مطالب عمالية ترمي إلى رفع الأجور وتعديل قوانين العمل، والدعوات لأجل إفراج الحكومة الجزائرية عن القانون الأساسي لتنظيم العمل بالنّسبة للمهنيين في قطاع التربية والصحة.

وأمام محاولات النظام فرض منطقه، ومراقبته للنقابات، برزت قيادات نقابية على غرار مسعود بودية، الأمين الوطني المكلف بالإعلام بالمجلس الوطني المستقل لأسلاك التربية بالجزائر، (أكبر التنظيمات النقابية في قطاع التربية في الجزائر)، حيث دعا العمال إلى تسجيل موقف داعم لمطالب الشعب الجزائري المرفوعة منذ شباط/فبراير 2019.

ورفضت هذه النقابة «محاولات الالتفاف على هذه المطالب، عبر فرض مسار حلّ لا يلقى الإجماع من كل الجزائريين»، كما ركزت على رأس مطالبها على «ضرورة احترام المطالب السياسية ورفع التضييق عن الحريات.»[39]

إلى غاية 2019، اتّسع الفعل النقابي في الجزائر وتأثر برياح التغيير التي عرفتها عديد البلدان العربية خلال عشر سنوات. أسهمت النقابات في قطاع الصحة والتربية في خوض احتجاجات وإضرابات، تدعو السلطة إلى تحسين ظروف حياة هذه الفئات المهنية بالحصول على زيادات معقولة في الأجور، ما أسهم بدوره في رد الاعتبار للعمل النقابي جزئياً على الأقل، ومنح شرعية أكبر للعمل النقابي لدى الفئات الجديدة على العمل المطلبي.

وخلال موجة الغضب التي اجتاحت البلاد، دعت نقابات الصحة، وعلى رأسها «النقابة الوطنية لمنهيي الصحة»، العمال في القطاع إلى المشاركة في المسيرات بقوة وتأجيل المطالب المهنية والاجتماعية لأن الأولوية صارت للمطلب الوطني الشعبي.[40] وبذلك، أدت دوراً متقدماً في دعم الحراك، وتوقيف العمل الجزئي عبر عديد المستشفيات والمراكز الطبية العمومية.

34 www.cnapest.com

35 لقاء مع النقابي الدكتور حميد لزهر، ناشط في «النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية»، يوم 13 أيار/مايو 2023.

36 حصيلة رسمية أعلنتها وزارة الداخلية في 12 كانون الثاني/ يناير 2012، فلقد بلغ عدد الجمعيات: 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية. مقال عن جريدة الشروق اليومي صادر في 17 نيسان/ أبريل 2012. في حين اليوم لم يتم تعداد عدد الجمعيات الناشطة.

37 تم استجواب عدد من نشطاء نقابات (التربية والصحة) في العاصمة الجزائرية ووهران وقسنطينة ما بين (2022-2023).

38 عبد العزيز رحابي، دبلوماسي ووزير الإعلام السابق؛ من بين الشخصيات الوطنية التي شاركت في العديد من الندوات الخاصة بـ «التنسيقية من أجل التغيير الانتقال الديمقراطي» عام 2014، كما شارك في ندوات «الانتقال الديمقراطي» في سنة 2019.

39 مقابلة في سياق بحث شامل حول الممارسة السياسية والنقابية في الجزائر في الذكرى الرابعة للحراك الشعبي 2019، تمت يوم 14 كانون الثاني/يناير 2023.

40 إلياس مرابط، رئيس النقابة الوطنية لمنهيي الصحة، في حوار خاص 2023 يقول:» لعبت النقابات المستقلة دور في دعم الحراك الشعبي 2019 ولم تتأخر في الانخراط فيه رسميا من خلال اجتماع 28 شباط/فبراير 2019 والذي انتهى ببيان صدر نفس اليوم وأعلنت فيه كونفدرالية النقابات الجزائرية (قيد التأسيس) دعمها المطلق للحراك ودعت منتسبيها إلى المشاركة في المسيرات بقوة، مع قرار تأجيل المطالب المهنية والاجتماعية، لأن الأولوية صارت للمطلب الوطني الشعبي».

لا يتوقّف السيناريو الإيجابي لتطور العمل النّقابي في الجزائر فقط على التّغيير في الإطار العام السياسي والمؤسّساتي، بل يتعداه نحو شفافية أكثر وقدرة على إنتاج مؤسسات تؤمن بشرعية الحريات الفردية والجماعية.

جدول (03) يوضح: عدد الموظّفين في التربية والصحة في الجزائر [41]

قطاع التربية	قطاع الصحة
2019 عدد الأساتذة في كل الأطوار الابتدائي والمتوسط والثانوي 478 ألف و985 **من 2019-2023** عدد الأساتذة: 573.196 لتأطير أزيد من 11 مليون تلميذ عدد العمال والموظفين: 287,453	**2019** 365 ألف و893 عاملا السلك شبه الطبي: 131 ألف و460 عون، السلك الإداري والتقني 118:ألف و337 مستخدم. **من 2019 -2023** -توظيف 62 ألفا و736 عاملا (من أطباء الأخصائيين، وممرضين وأعوان إداريين) توظيف 10 آلاف و623 طبيبا أخصائيا وفقا للمراكز الاستشفائية الجامعية توظيف الأعوان بـ 45 ألفا و441 عون شبه طبي

تمكنت النقابات المستقلة في الصحة والتربية من تنظيم أعداد كبيرة من الموظفين داخل هياكلها المحلية والوطنية، وفك ارتباط العشرات منهم بهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي استمر حاضراً دون فعالية كبيرة داخل هذين القطاعين.

وبناء على التقسيم الكمي لعدد العمال، يتمتع القطاعان بقدرة فائقة على الاستفادة من مشاريع القوانين والتأثير فيها، حتى وإن لم تُعرض رسميا على الشركاء الاجتماعيين. فمنذ فجر العمل النقابي كان القطاعان حاضران في التأسيس للقوانين النقابية أو كقوة ضغط لإقرار المشاريع التي تعمل الحكومة على التأسيس لها، وتأخذ قرارات بشأنها.

تستعمل النقابات في قطاع التربية والصحة عدة خطوات في نضالها الميداني، ويعد التفاوض أهمها. وإذا لم يتم الاستجابة لمطالبها، تلجأ إلى التلويح بالإضرابات، وإذا لم تفلح هذه الخطوة تلجأ إلى الإضرابات المتقطعة. وتبقى الإضرابات المفتوحة سلاحها الأقوى، إذ مكنت النقابات من افتكاك عدة مطالب اجتماعية ومهنية.[42]

على سبيل المثال، تمكّن «المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني»، عبر الضغط والاحتجاجات والإضرابات من تحقيق بعض المطالب وافتكاك بعض الحقوق من الحكومة تتعلق بتحسين الأوضاع المهنية للعمال، وكسب رهان رفع الأجور لفائدة أكثر من 800 ألف موظف في قطاع التّربية، و500 ألف في قطاع الصحة.

الانقسامات وتدخلات السلطة

التجربة النّقابية في التربية والصحة تجربة لا يُستهان بها، إذ استفادت من التّجربة الحزبية السياسية التي ساهمت في بروز النقابات الفئوية والمهنية. ورغم بعض الإنجازات، إلا أنها فشلت في الحفاظ على أهدافها بسبب التشظي والانقسام. وولدت تنظيمات عمالية من رحم نقابات

41 اعتمدنا الفترة الزمنية 2019-2023 للوقوف على مدى تحقيق الحراك الشعبي لمطالب النقابية خاصة في التربية والصحة.

42 أنظر ساحلي محمد، الاحتجاجات في الجزائر، عرفت الجزائر أكثر من 4000 احتجاج وإضراب منذ 2012 إلى غاية 2019، متاح على موقع الخبر، www.elkhabar.com

أخرى، الأمر الذي سهّل من تشتيت جهودها واحتواءها وتأطيرها أو إخماد تحركاتها في الميدان.

وفي هذا السياق، سجّل النقابيون تدخل السلطة الإدارية في الشؤون الداخلية للنقابات بإنشاء نقابات موازية، ضاربة بذلك مبدأ استقلالية النقابة، حيث يمنع القانون 14/90، «أي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في تسيير تنظيم نقابي إلا في الحالات التي نصّ عليها القانون صراحة». وبالرغم من هذا النص، فإن إنشاء نقابات موازية للنقابات النّاشطة المستحوذة على قاعدة جماهيرية كبيرة بالجزائر يرجع إلى التفاف المناضلين حولها وإمكانية قادتها في حشد القواعد أثناء دعوات لتنظيم وقفات احتجاجية أو الدخول في إضرابات. إلاّ أنّ الإدارة تخلق انشقاقات داخل النقابة الأصلية وتفتيتها من الداخل وتحدث انقسامات تستغلها عن طريق استخدام مناضلين أكثر قابلية لإعادة التموقع.[43]

كما شهدت النقابات المستقلة، خاصة في الصحة والتربية، انقسامات داخلية بسبب الصراعات داخل الهيئة التنفيذية للنقابة، وأزمة القيادة والتمثيل الميداني، وغياب الممارسة الديمقراطية على مستوى النقابة ذاتها. وهذا ما حدث لنقابة الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، التي تأسست في 1990، حيث انسحب أحد قياداتها لتأسيس «النقابة الوطنية لعمال التربية» في 1999. الأمر نفسه حدث لنقابة المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، بتأسيس نقابة جديدة تحت اسم «النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني».

تؤدي هذه الانقسامات إلى إضعاف النقابات من ناحية شغف النضال وهدر طاقتها بالتشتيت وتمييع استقطاب العمال، وكذا بروز الولاءات الشخصية، ومن ثم إضعاف أدائها على مستوى دورها التفاوضي والدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم لكسب المطالب الأساسية للنقابات. ورغم ذلك، بادرت بعض الوجوه النقابية إلى تأسيس نقابات موحدة وتجميعها تحت تنسيقيات أو اتحاد واحد أو تكتل نقابي مثل «الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين»، و«النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية» و«النقابة الوطنية للأطباء الجزائريين» و«النقابة الجزائرية للشبه الطبي».[44]

وفي هذا الصدد، فإن منح الحكومة التراخيص لعدد من النقابات الجديدة خاصة منذ 2021، سلاح ذو حدين: فظاهريا يُشهر بوجه التعددية النقابية من حيث الكم، بينما فعليا يساعد على تنفيذ استراتيجية التعويم والتشظي التي اختارها النظام السياسي.[45]

لم يسلم عدد النقابات في قطاعي الصحة والتربية من ضعف التمثيل في الميدان، إذ تفرّق جهد المناضلين بينها، وهو ما رفع من منسوب الضغط الذي تمارسه الحكومة على الموظفين. فبالإضافة إلى تشتّت الانتماء النقابي من قِبَل العمال، وبالتالي تضاؤل نسب الاستجابة للاحتجاجات، تمكنت السلطة بعد إقرار دستور 2020، من سنّ تشريعات تخول لها إضعاف العمل المشترك بين النقابات.

إضافة للانقسامات التي تسبب في إضعاف الجهد النضالي النقابي، تواجه النقابات المستقلة تحديات قانونية أيضا. ففي حال فشل أي تسوية بين النقابات والإدارة أو الوزارة المعنية، تلوح الأخيرة بورقة المحاكم لصد الاحتجاجات أو توقيف الإضرابات بإعلان قضائي بأنّها «غير شرعية»، ويتم بالتالي تشتيت وجهة النضال النقابي بالملاحقات القضائية ضدّ المناضلين النقابيين.

إن المتأمل في سيرورة العمل النقابي في الجزائر وبروز النقابات المستقلة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ثم ظهورها اللافت في الحراك، إما كتنظيمات أو كأفراد، يفسر قلق السلطة من سيطرة النقابات المستقلة على أكبر القطاعات الشغيلة في السلك العمومي (التربية والصحة) ومدى قدرتها على تعبئة الطبقة العمالية. وهذا ما يفسّر في المقابل حالة التضييق القانوني التي لوح بها قانون 2023.[46]

منذ سنّ مواد القانون الجديد المنظم للنقابات في 2023، يشترط في نسبة تمثيل النقابات أن تساوي على الأقل 30% من تعداد العمال والمستخدمين، بينما كانت 20% في القانون السابق. يؤكد القانون الجديد لتنظيم العمل النقابي على ضرورة «الفصل بين العمل النقابي والمسؤولية في التسيير والانتماء السياسي»، وهو ما وصفته بعض الأطراف السياسية في البلاد بـ «منع سيطرة الأحزاب السياسية على التنظيمات النقابية وهيمنتها على قراراتها.»[47]

وقبل ذلك، فقدت بعض النقابات ثقة العمال والسلطة السياسية في آن واحد، بسبب «استحواذ بعض الأحزاب على عدة تنظيمات نقابية». ويفسر النقابي السابق في «الإتحاد الوطني لعمال التربية»، حسين بلجود، ذلك لفقدان عدة نقابات سيطرتها على القرار الداخلي بعد التغيير الحاصل في الشارع الجزائري، وأطماع بعض القيادات في التقرب من السلطة. أدى هذا إلى انقسامات بين النقابيين الذين يدافعون عن حقوق العمال.[48]

43 Della Sudda-Francois, « entre répression et manipulation, le courageux combat des syndicats autonomes Algériens », rapport du comité international de soutien au syndicalisme autonome Algérien, p 6.

44 دعت النقابات الشركاء الاجتماعيين إلى التكتل في إطار تنسيقية وطنية للنقابات، مشيرة إلى ضعف تأثير الحركة المنفردة، متاح في جريدة الخبر بتاريخ 06-02-2012

45 طالع ناصر جابي، «الجزائر: النقابات المستقلة والانتقال الديموقراطي المتعثر»، مبادرة الإصلاح العربي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، https://www.arab-reform.net/ar/publication/.

46 «أساتذة الجزائر يعلنون الإضراب وسط اتهامهم بـ "التشويش" على الرئاسيات، على الموقع، بتاريخ 2أيار/ مايو 2024، https://www.independentarabia.com /

47 مسعود بودبية الأمين العام لمنظمة «الكنابيست» تشرين الأول/أكتوبر 2019، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=oKuKqCrNzrw

48 لقاء خاص يوم 13 آب/أغسطس 2023

خاتمة

للنقابات المستقلة في قطاع التربية والصحة دور مهم في إنتاج وإعادة إنتاج واقع مهني في الجزائر، فكانت تضغط على الحكومة عبر الاحتجاجات لنيل المكاسب تارة وتعزيز الحقوق وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والموظفين تارة أخرى، ما أكسبها مشروعية اجتماعية في الوسط النقابي عموما. وتبقى النقابة قوة ضاغطة سياسيا، مما يجر السلطة إلى الاعتراف بها ومشاركتها في سنّ القوانين، والتفاعل مع الجماهير، وفي ذلك أخذ وعطاء بين السياسي والنقابي.

إنّ المتأمّل في الوضع السياسي الجزائري، ومنزلة نقابات الصحة والتربية في الشأن العام، يألفُ مُقاربة انتقالية تقوم على أساس دفع الحكومة وأرباب العمل إلى فضاء الحوار وتحقيق أهداف ومكاسب لصالح الفئة العمالية، كما أظهرت بعضها ندية في استقلالية قراراتها عن الفاعل السياسي الحكومي وفي التعامل مع مختلف الشركاء.

لكن خلال السنوات الأخيرة، تواجه النقابات عدة مشاكل مرتبطة بإخفاقاتها المسجلة على المستوى السياسي وانشطارها لنقابات جديدة، وهو ما يسهل التحكم فيها وتهدئة غضبها في الميدان. ولعلّ الأدوار التي انخرطت فيها النقابات المستقلة في قطاعي التربية والصحة، مثل الزيادة في الأجور، والاعتراف بتمثيليتها في الميدان، والتفاوض معها كطرف عمالي، والحق في الإضراب، أدخلتها في تشنج مع نقابات ولدت من رحم الاتّحاد العام للعمال الجزائريين (المركزية النّقابية)، لأنها تنشط في أماكن العمل نفسها في القطاع العام، ما جعل من التّجربة النّقابية لمختلف الفاعلين النّقابيين أمام المواجهة مع السّلطة واختبار الميدان.

إن مكسب التّعددية الحزبية والنّقابية في الجزائر مازال مرتهنا بالفعل الميداني، وهو ما توثقه الإضرابات التي شنتها النقابات على مدار السنوات، ما يجعلها حاضرة في الساحة وتتفاعل دوما مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالرغم من عملية تقنين الفعل النقابي وفصله عن السياسي.

هذا الحراك النقابي يبشّر بمستقبل يسوده الضغط الكبير على (وزارة التربية ووزارة الصحة) وعلى المجتمع ككل، ومسايرة هذه النقابات للأحداث.[49] وعليه، مازال العمل النقابي في الجزائر يواجه محيطا اجتماعيا يرفض القاعدة المحورية في الفعل النضالي، في علاقة بمبدأ احترام استقلالية النقابات، وهذا راجع إلى عدة مسببات. فالنّاظر للأدوار التي أدتها النقابات المستقلة عموما، وتركيبة نقابات الصحة والتربية، فيألفها لوحة فسيفسائية من المنتمين لخلفيات إيديولوجية ومشارب سياسية مختلفة.

غير أن انقسامها إلى عدة نقابات، منها 21 نقابة جديدة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، رهن وصولها إلى عمل مشترك، ووضع الحصول على مكاسب تفاوضية مع الشريك الحكومي (وزارة التربية- وزارة الصحة) في خانة الانتظار، وعقد من عملية مواجهة ضغوط السّلطة عقب إقرار قانون تنظيم العمل النقابي في 2023.

ووفقا لذلك يعتقد النقابي السابق في «الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين»، مسعود عمراوي»، بأن اعتماد التنظيمات العمالية في قطاع التربية من حيث الكمّ، سياسة تمييع الفعل النضالي في قطاع التربية وتعويمه بالنقابات، متسائلا عن دورها في الميدان وماذا تستطيع فعله بعض هذه التنظيمات لبعض الأسلاك؟ بل وأن بدخولها في إضراب لسنة كاملة فإنها لا تقدم شيء للقطاع». كما أكد على أنها «سياسة تفتيت المفتّت وتجزّيء المجزّأ» بعيدا عن تحقيق المطالب.[50]

لا يخلو تعدّد النقابات من الفائدة على قطاع الصحة والتربية لأنه يدعم القوة النقابية للمطالبة بحقوق العمال، ويمكنها من إشراكهم في إعداد عقود العمل واتفاقية العمل الجماعية. وهذه العلاقات المتشابكة وتعدد قطاعات النشاطات قد تدفع النقابات إلى تشكيل اتحاد أو اتحادات مهنية لتكون أكثر تنظيما وقدرة على التفاوض وتحقيق المكاسب المهنية.[51]

لذا يبدو أن مستقبل العمل النقابي في الجزائر مقيد بشكل مباشر بقانون 2023، خاصة وأنه أفرز تبايناً في المواقف، بين معارض، بسبب إحداثه لهوة بين العمل السياسي والنقابي، وبين ما هو جمعوي-نقابي وسياسي، ومؤيد للقانون على أساس أنه غلق الفضاء العمالي ومنع من تحوله إلى حلبة صراع بين المكوّنات السياسية.

بالنسبة للاتجاه الأول، تتمتع النّقابات بكامل الحرية في ممارسة السياسة، حيث يُعتبر العمل النقابي والسياسي وجهين لعملة واحدة، ومن هذه الزاوية، فإن ممارسة الحق النقابي تتطلب توفر الحقوق الأخرى، مثل حق التجمهر والإضرابات وإبداء الآراء في قضايا الشأن العام، وهي حقوق تتشابك مع العمل السياسي.

أمّا بخصوص الاتجاه الثاني، فإن السماح للنقابات بالعمل السياسي قد يؤدي إلى تمييع التخصص المهني، ما يؤثر بدوره على مستوى أداء العمال ويضعف قدرتهم الإنتاجية. كما أن الترويج لبرنامج حزب معين أو مرشح معين، بإمكانه أن يفتح أبواب أماكن العمل على الصراع، بسبب الاختلاف الفكري والانتماء السياسي للعمال.

مستقبلاً، يبقى التحدي الأساسي بالنسبة للنقابات المستقلة عموما ونقابات الصحة والتربية بشكل خاص، هو التكيف مع الاشتراطات المضمّنة في قانون ممارسة الحق النقابي في الجزائر، ومدى قدرة ومرونة النقابات لتفادي الإكراهات التي يتضمنها.

49 حرايرية عتيقة وقاسي سمير، «رهانات النقابات المستقلة في نزاعات العمل الجامعية للمؤسسة الجزائرية- مقاربة سوسيولوجية للفعل النقابي» مجلة التنظيم والعمل، ع 12، كانون الثاني/يناير 2023.

50 النقابي السابق في «الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين»، مسعود عمراوي، تصريحات أدلى بها للصحافة

51 محمد حسين منصور، «قانون العمال»، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية،2007، ط 2، ص 299.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس